مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :10462

الرباط في : 8/2/2019

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية الموضوعين رهن إشارة وزارة العدل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم؛
هناك عدد كبير من موظفي الجماعات الترابية موضوعين رهن إشارة عدد من محاكم المملكة حيث يقومون بمختلف المهام بأقسام ومصالح الرئاسة والنيابة العامة،
غير أنهم السيد الوزير المحترم لا يستفيدون في مقابل ذلك من امتيازات زملائهم التابعين للوزارة رغم أن قانون الوضع رهن الإشارة واضح في هذا الباب خاصة منطوق المادة 8 منه، الشيء الذي جعل هاته الفئة تعيش قلقا دائما على وضعيتهم ومستقبلهم .
لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم :
- العدد الحقيقي لهذه الفئة ؟
- وعن الإجراءات المتخذة من أجل تسوية وضعيتهم تطبيقا للمادة 8 من قانون الوضع رهن الإشارة؟
- وما مدى إمكانية دمج هاته الفئة في قطاع وزارة العدل ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
بنجلول محمد